العنف ضد المرأة : قراءة سوسيولوجية في ضوء مؤشرات إحصائية
-المجتمع التونسي نموذجا-

د. هادية العود البهلول

– باحثة قارة بمركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية –تونس (الساراس)

– البريد الالكتروني: hediabahloul@yahoo.fr

الملخص:

تناولت هذه الدراسة قضية "العنف ضد المرأة في المجتمع التونسي ". وتنقسم إلى محورين أساسيين:

أولا، أهم المقاربات السوسيولوجية لظاهرة العنف عموما، وضد المرأة خصوصا

ثانيا، قراءة سوسيولوجية لأهم المؤشرات الإحصائية حول ظاهرة العنف ضد المرأة في تونس

أفضت هذه الدراسة في النهاية إلى تبيّن أن "العنف ضد المرأة" هو حقيقة سوسيولوجية بامتياز.

الكلمات المفاتيح: عنف، تنشئة، ذكورة، إحباط، ...

Résumé :

La présente étude aborde la question de « la violence à l'encontre des femmes en Tunisie », et elle est de deux axes fondamentaux :

1/les principales approches sociologiques de la violence en général et à l'encontre des femmes en particulier.

2/ une lecture sociologique des résultats d'enquête nationale en Tunisie sur ce phénomène.

Cette étude a mené à la fin à la conclusion que «la violence à l'encontre des femmes» est un véritable «construit social ».

Mots clés: violence, socialisation, masculinité, féminité, ...

مقدمة

إن ظاهرة "العنف ضد المرأة" ظاهرة ضاربة في القدم، فمنذ أن كانت المرأة في العصر الجاهلي تُباع وتُشترى وتُوأد وهي حيّة، قرون مرّت وحضارات تعاقبت، وإنجازات علمية وتكنولوجية هائلة تحققت في كافة المجالات، إلاّ أن الإنسان ما يزال ينظر إلى المرأة بدونية ولم يستطع أن يتغلّب على منهج العنف في التفاعل معها. كما "لم تفلح سيرورة البشر التاريخية والحداثة بمجتمعاتها المدنية في فسخ بنية الرموز والأساطير" (الربيعي، ج. 2006: 24) التي تنحاز لثقافة الذكورة. إذ مازال هذا الموروث الثقافي متجذّرا في التمثّلات الجماعية وتتناقلها الأجيال عبر التربية ويستبطنها الرجال وحتى النساء.

فالعنف ضد المرأة هو ظاهرة في غاية الخطورة وهو مسّ بكرامتها وإنكار لإنسانيتها. وبالتالي فهو خرقٌ صارخ لحقوق الإنسان وله انعكاسات وخيمة على المجتمع، خاصة وأن أعلى نسب العنف ضد المرأة تقع داخل الأسرة، وداخل الثنائي الزوجي بالأساس (تقرير المسح الوطني، 2011). وقد أشار الانثروبولوجي البريطاني مالينوفسكي إلى "أن العدوان –مثل المحبة- يبدأ من البيت" (Malinowski, B. 1948: 44) كما أكدت نظرية "التعلم الاجتماعي" لألبار باندورا على أننا لا نولد عنيفين، بل نصير كذلك بتقليد النماذج التي من أولها نموذج الوالدين.

إنَّ دراستنا هذه تُسلّط الضوء على نوع من أهم أنواع العنف انتشارا وهو "العنف ضد المرأة"، وذلك عبر قراءة سوسيولوجية للظاهرة تتخذ المجتمع التونسي مثالا تطبيقيا لها. وذلك لرصد أهم العوامل والأسباب من خلال استقراء المؤشرات الإحصائية المنبثقة عن أول مسح وطني حول "العنف ضد المرأة" في تونس (2010)، وبعض المؤشرات الإحصائية الرسمية حول "جرائم العنف الزوجي" في المجتمع التونسي.

شهدت أوضاع المرأة في تونس تطورا كبيرا، وعرفت العلاقات الاجتماعية بين الجنسين تحولات هامة. إذ ساهم التطور التشريعي القانوني منذ ستينات القرن الماضي (بعد إصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 /08/ 1956) في حصول قفزة نوعية في اتجاه إرساء المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز تجاه المرأة، إذ كان من أهم مشاريع قيام الدولة الحديثة مشروع تحرير المرأة وتخليصها من التقاليد الموروثة البالية التي جعلت منها إنسانة خاضعة ومستغلّة في إطار علاقة قوة غير متكافئة. ولتحقيق هذه الأهداف أعطى المشرع التونسي للمرأة عديد الحقوق من أهمها حق "التعلمّ"، كما فتح أمامها فرص "العمل" وتحقيق الذات، كذلك حق "اختيار الزوج " و"اللباس"، و"الخصوبة " و"منع تعدد الزوجات" و"التطليق التعسفي"، وتكريس مفهوم التعاون بين الزوجين وإلغاء واجب الطاعة (1993)، إقرار مبدأ التناصف في القوائم الانتخابية (2011). كما ورد في الدستور الجديد للجمهورية التونسية الثانية (ف.21 /2014) أن "المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز". وأن "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة [...] وتتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة"(ف.46). كما صادقت الدولة التونسية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز تجاه المرأة (سيداو) سنة 1985 مع تحفظات بشأن بعض الفصول، إلى آخره من الإجراءات للرقي بوضع المرأة .

إلاّ أن هذا التطور المؤسسي التشريعي لم يوازه تطور واقعي إذ مازالت المرأة التونسية تعاني من مظاهر الإقصاء والتمييز والعنف. فهناك بون شاسع بين النص القانوني والواقع، فالثقافي لم تغيره القوانين. " فعلى مستوى الواقع لابد من الاستنجاد بما يسميه البعض "البناء الاجتماعي الثقافي للنوع (Fournier, M. 2005). فالموروث الثقافي الأبوي الذكوري ما زال يكرس دونية المرأة ويوجه سلوكيات الرجل تجاهها في كل أماكن العالم تقريبا. ففي تونس على سبيل المثال، تبيّن من خلال الإحصائيات القضائية في العشرية 2012/2002 أن 85% من جرائم العنف الزوجي الجسدي قام بها الرجال (إحصائيات وزارة العدل تونس،2013) كما تمّ تسجيل 551 جريمة "عنف شديد مجرد" تجاه المرأة لدى المحاكم خلال سنة 2012 /2013، و1426 حالة لدى محاكم النواحي و13 شخصا تمّ الحكم عليهم في جرائم ناجم عنها تشويه تجاه المرأة، و394 شخصا مورطا في "جرائم جنسية" و172 شخصا من أجل جريمة "التحرش الجنسي" مقسمة بين المحاكم الابتدائية ومحاكم النواحي و415 امرأة ضحية العنف في الجرائم الجنسية و186 بالنسبة للفتيات" (جريدة "المغرب".2014/08/15).

2/ في معنى "العنف"

لقد ورد في المعجم النقدي لعلم الاجتماع أن العنف "سلوك لاعقلاني يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي..." (بودون، ر. وآخرون. 1986: 395). ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي آميل دوركايم في كتابه الانتحار "أنّ العنف هو من الظواهر الاجتماعية التي تكشف عن وجود أزمة متمثلة في تبني القيم، وما يصاحبها من رفض يتجسد في العنف كأداة تعبير أو شكل من أشكال المقاومة" (Durkheim, É.1960 :463).

كذلك، في ظل تشتت معنى لفظة "العنف" بين عديد التخصصات: بين التحليل البيولوجي و النفسي و الأنثروبولوجي والسوسيولوجي ... يكون من العلمي البحث عن المعنى المشترك بين هذه التحاليل التي تحيلنا جميعها على استعمال "القوة" تجاه شخص أو أكثر، مع ما يفرز ذلك من "أضرار" جسدية و معنوية تتفاوت درجات خطورتها. إلا أن هذه "القوة" (المادية أو المعنوية) تأخذ صفة "عنف" حسب المعايير التي تتغير انطلاقا من الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (رينيه، ج.1992: 74).

*** تعريف "العنف ضد المرأة"**

جاء في تعريف إعلان الأمم المتحدة حول القضاء على العنف ضد المرأة المتبنى سنة 1993 أن " العنف ضد المرأة" هو "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية البدنية أو الجنسية أو النفسية بما فيها التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (المادة 1). و قد أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز تجاه المرأة "سيداو" في توصيتها رقم 19 الصادرة عام 1989 أن العنف ضد المرأة هو شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس بالمعنى المقصود به في الاتفاقية وأن التمييز هو سبب من أسباب العنف. وتتجلى العلاقة بين العنف والتمييز في أن أفعال العنف ضد المرأة تتضمن تمييزًا تجاهها واحتقارًا لها، والتمييز يؤدي إلى العنف، كذلك العنف يدعم التمييز، فكثير من الرجال يستعملون العنف الجسدي لفرض الأدوار التقليدية النمطية على النساء ولتقييد حركاتهن.

و يتخذ العنف ضد المرأة عدّة أشكال:

– العنف الجسدي: وهو الأفعال المضرة بحرمة الجسد (بداية من "الرجة العنيفة" وصولا إلى القتل).

– العنف اللفظي والنفسي: وهو أكثر أشكال العنف تواترا (لا سيما بين الأزواج) كالسب والشتم، والتخويف، والتحقير، والتوبيخ، الرقابة والهيمنة على الزوجة ومنعها من الخروج، تشويه الصورة، الخ...

– العنف الجنسي: ويتمثل في كل الأفعال المسيئة للحرمة الجسدية–المعنوية للمرأة

- داخل الثنائي الزوجي: إرغام الزوجة على العلاقة الجنسية دون إرادتها أو رفض ممارسة الجنس معها، أو أشكال أخرى من الإكراه الجنسي. كما يدخل تحت طيه هذا الصنف من العنف "الخيانة الزوجية".
- خارج الثنائي الزوجي: الاغتصاب، الفاحشة، الاستغلال الجنسي.

– العنف الاقتصادي: كالاستغلال المالي للمرأة في العمل، وعدم توفير الحماية الاجتماعية لها. كذلك حرمان الزوجة داخل الأسرة من ضرورات العيش كالغذاء واللباس، إجبار الزوجة على العمل، إجبارها على تسليم مرتبها ومنعها من التصرف في مالها حسب إرادتها، بيع حاجياتها، الخ...

3/ أهم المقاربات السوسيولوجية لظاهرة "العنف ضد المرأة"

نشير في البداية إلى أن "العنف ضد المرأة" هو ظاهرة مركبة: متعددة العوامل والأسباب وفي صلة وثيقة بالتركيبة المعقدة لـ "شخصية" الإنسان. وبالتالي فنظرية سوسيولوجية واحدة فقط تدّعي تفسير هذه الظاهرة المجتمعية أمر غير دقيق. ومن هنا سوف نعمل على تفسير "العنف ضد المرأة" من منظورات سوسيولوجية مختلفة: المنظور السوسيو– الثقافي وهو نفسه المنظور الذي يتبناه التيار النسوي، المنظور السوسيولوجي النسقي والمنظور السوسيولوجي التفاعلي، ونظرية التعلّم الاجتماعي، لننتهي بعد ذلك إلى تفسير الظاهرة من منظور متعدد وشامل بحسب شمولية الظاهرة وتعدد أبعادها.

3 –1/ المقاربة السوسيو– ثقافية لـ "العنف ضد المرأة":

يعتبر مناصرو هذا الطرح السوسيو–ثقافي أن أسباب "العنف ضد المرأة" تعود إلى عوامل مجتمعية غارقة في التاريخ وإلى الموروث الأبوي –الذي هو سابق للموروث الإسلامي– فالأبوية هي نوع من الهيكلية النفسية والاجتماعية التي تكرس لايديولوجيا ذكورية تشرّع للرجل حق الهيمنة على المرأة التي يعتبرها أقل شأنا منه فيسيطر عليها بأساليب متنوعة.

فبالنسبة لهذه المقاربة السوسيولوجية يعدّ العنف ضد المرأة عنفا "أداتيًا" (Karli, P.1994 :11) يرمي إلى المراقبة والسيطرة على الحلقة الضعيفة داخل هذا المجتمع المتمثلة في المرأة والأطفال. ويتخذ العنف أشكالاً مختلفة: فهو جسدي ونفسي وجنسي واقتصادي... . هذا العنف –الذي نعته عديد الدارسين للعنف ضد المرأة بـ "العنف العقوبة" punishment-violence (Karli, P.1994 :11). وهو ما يؤكده الطرح النسوي الذي يعتبر العنف ضد المرأة "أحد الوسائل التي بحوزة الرجال لاضطهاد النساء والمحافظة على النظام الأبوي. ويكمن أصل المشكل –حسب المنظور النسوي– في "تقسيم السلطة" في مجتمع موسوم بالتمييز بين الرجل والمرأة: سلطة الرجل المتمثلة في القوة المادية أو الاقتصادية والأخلاقية أو الرمزية التي تضفي الشرعية على أعماله وتؤدي إلى إخضاع المرأة التي ليس لها هذه السلطة.

إن هذا النموذج التقليدي الأبوي للعلاقات بين الجنسين مازال –حسب عديد الباحثين– قائما إلى اليوم وفي كل المجتمعات ولو بدرجات متفاوتة. فالصورة الدونية للمرأة مازالت قائمة ومستهلكة رغم كل الحداثة وما بعدها وما امتلكته المرأة اليوم من حقوق وثقل مادي ورمزي وسلطة أكثر داخل المجتمع و الأسرة. كما لا تزال هذه الصورة قائمة أيضا حتى بعد عقود من نضال الحركات النسوية الرامية إلى تغيير مكانة المرأة في المجتمع، وأيضا بعد أن أصبح العنف ضد المرأة اليوم يمثل جريمة يعاقب عليها القانون. إن هذه الصورة الدونية مازالت قائمة أيضا حتى بين الذين يزعمون الانتماء للحداثة من الرجال والنخبة المتعلمة من بينهم.

فقد ورد في تقرير المسح الوطني (تقرير المسح الوطني: 2011) حول "العنف ضد المرأة " في تونس أن إمرأة من بين 5 نساء تقريبا كانت تعرضت إلى العنف الجسدي، وإمرأة من بين 6 نساء كانت تعرضت إلى العنف الجنسي داخل الدائرة الحميمية (من طرف الزوج، الخطيب، الصديق...) على الأقل مرة في حياتها.

ويعتبر علماء الاجتماع أن استمرارية ممارسة "العنف ضد المرأة" الذي "تعددت طرقه وأشكاله لا يدل على وجود سلطة ذكورية مهيمنة فحسب بل على وجود الخضوع النسائي أيضا من حيث الانتصار الدائم لقيم الذكورة من قبل الكثير من النساء

أنفسهن"(درويش،ح. 2009: 84) . ومما يؤكد هذا الانتصار لقيم الذكورة في المجتمع التونسي هو أن 55 % من النساء المستجوبات ضمن تقرير المسح الوطني (2011) حول موضوع "العنف ضد المرأة" صرّحن "أن العنف ضد المرأة أمر عادي لا يستحق التطرق إليه" (تقرير المسح الوطني.2011:68). كما تبيّن من خلال الإحصائيات القضائية –سالفة الذكر– أن أكثر من 45 % من الزوجات المعنفات في السنة القضائية 2012/2011 كن تنازلن عن حقوقهن في التتبع الجزائي لأزواجهن بعد أن أدانهم القانون.

كما ترى طروحات أخرى أن التبعية الاقتصادية للزوج وخوف الزوجة من التفقير في حالة مقاضاته وتطليقه هي من أهم أسباب صمت عديد الزوجات عن تعنيف الزوج لهن. وقد لاحظناه شخصيا أثناء قيامنا ببحث ميداني مع عينة من النساء المطلقات في إطار أطروحة الدكتوراه أن عديد النساء يقع تعنيفهن ولا يتركن بيوتهن ولا يشتكين إلى القضاء وذلك بسبب الفقر وغياب السند المادي والمعنوي لهن (بهلول،هـ.2011).

إن هيمنة القيم الذكورية (خشونة، قوة، فحولة، سلطة، عنف...) التي غالبا ما تحدد الهوية الجنسية والاجتماعية للرجل مقابل قيم الأنوثة (لطافة، لين، نعومة، ضعف، طاعة، خضوع، تبعية،...) يتشربها الجنسان من خلال التنشئة الاجتماعية وتتولد عنها تمثلات ومواقف واستعدادات دائمة تعمل كمحدّد أساسي للعنف من حيث قبوله والسكوت عنه لقرون. وقد عبّر السوسيولوجي بيار بورديو عن العنف المتجذر في الثقافة الذكورية بـ "العنف الرمزي"، اللّطيف، غير المرئي وغير المحسوس حتى من طرف ضحاياه. وهي هيمنة مغروسة في اللّاوعي لدى الرجل والمرأة على حدّ سواء إلى درجة أنه لم يقع التفطّن إليها وجعلها محل تساؤل لقرون" (Bourdieu, P.1999 :81-82). وهو ما يبرر القبول أو الصّمت عن مختلف أنواع العنف البدني والنفسي تجاه النساء وذلك لقوة اندماج هذه القيم في أعماق المرأة والرجل على حد سواء، وكأن الوضع طبيعيا وينزع إلى الإقرار بما هو قائم، وهو ما ترمز له القولة الشعبية في تونس"المرا مرا والراجل راجل" . فعلاقة الهيمنة والسيطرة هذه توجد في كل الفضاءات في المجتمع: داخل أماكن العمل، والمؤسسات التعليمية، والإعلامية، والسياسية بجميع مستوياتها (داخل الأحزاب، الدولة...) أي في كل الأمكنة التي تبرز فيها علاقات الهيمنة والتسلط و ليس فقط في الإطار الأسري كما يعتقد البعض باعتباره الفضاء الذي تتعرى فيه غالبا شخصية الفرد بفعل الاحتكاك اليومي والحميمي.

ففي المجتمع التونسي، رغم ترسانة التشريعات التي وضعها المشرع لرفع الظلم عن المرأة. وكذلك رغم المجهودات الجبارة لدولة الاستقلال في نشر التعليم وإجباريته للجنسين بهدف خلق شخصيات حديثة ورفع مستوى الوعي وتعديل التمثلات الاجتماعية وتغيير الاتجاهات حيال بعض القضايا التي من أهمها المساواة والاحترام بين الرجل والمرأة. يبدو –بناء على نتائج عديد البحوث الميدانية– أنه مازال "الطبع يغلب التطبع" لدى الرجل وحتى المرأة أيضا. فـ"المؤنث الأبدي" و"المذكر الأبدي" –كما نعتهما بورديو– رغم خلخلتهما بالوضع الاجتماعي–الثقافي الجديد مازالا يوجهان اتجاهات المتفاعلين وسلوكهم وهو ما تؤكده النسب المرتفعة من ممارسات العنف ضد المرأة. فالموروث الثقافي الضاغط وقف عائقا أمام تغيّر أدوار النوع بالقدر المأمول ويعاد إنتاجها بوعي أو بغير وعي، إذ "لا يكفي أن يكون تطور الأدوار –كما تقول آن ماري سبينلاي، المختصة في علم النفس الاجتماعي – ناتجا عن التحولات الاجتماعية الاقتصادية فقط بل أن يكون ناتجًا أيضا عن تغيّر المعايير والقيم تبعًا للتغيّرات المادية في الأدوار" (Spinlé, A. M.1995 : 35). إذ أن التطور الثقافي للأدوار من شأنه أن يقرّب وجهات النظر ويحدّ من الصراع لاسيما الصراع العنيف.

فرغم تراجع التقسيم التقليدي للأدوار ومزايا خروج المرأة إلى العمل خارج البيت، فإنّه في الطرف الآخر من المعادلة يبدو أن عمل المرأة خارج البيت ساهم في تعميق مأساة ومعاناة النساء بدلا من تحريرهن من سلطة الذكور كما تتمنى الحركات النسائية إذ غالبا ما يتحول دخل المرأة إلى مصدر إضافي للعنف داخل الأسرة. كما أن "الذكر الأبدي" في أعماق الرجل لا يجعله يقبل بسهولة ما يترتب على عمل المرأة خارج البيت كمساعدتها في شؤون البيت ورعاية الأطفال وهو ما يجعلها تعاني من استغلال مضاعف وتوتر دائم، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب خلافات تصل إلى ممارسة العنف بأشكال مختلفة. كما تساهم بطالة الذكور، مقابل تنامي الطلب

على العمالة النسائية في عديد المجالات لقبولها بأجور ضعيفة أو متوسطة، في تحميل المرأة تراجع فرص الشغل أمامهم، الأمر الذي يشكل مبررا لبعض الرجال للاعتداء عليهن داخل المجتمع (عدوني ، ع. :75)[1].

3-2/ المقاربة النسقية والتفاعلية لـ"العنف ضد المرأة"

يُعد التحليل السوسيو-ثقافي للعنف تجاه المرأة –على أهميته- غير كاف وحده لفهم الديناميكية الجديدة داخل الأسرة والمجتمع المعاصر بفعل التحولات الاجتماعية التي لحقت بكل أنساق المجتمع والتي أثرت في العلاقات والتفاعلات بين الأفرد. فإذا كان العنف في المجتمع الأبوي يُفترض أن يكون إراديًا هدفه المراقبة والتخويف والهيمنة على الآخر فإن "العنف ضد المرأة" في المجتمع الحديث – حسب التحليل النسقي والتحليل التفاعلي- "علامة symptôme على عملية تواصل مرضية أو عملية تفاعل سلبية وجواب غير ملائم للتوتر والغضب المتأتي من الصراعات بين الجنسين (Jennings , J. P. 1991: 351-362). فهو "عنف تعبيري Expressive violence " (Karli, P.1994 :12) يجب تفسيره بما يحصل داخل المحيط المباشر (Ibid. :78). ولقد "اعتبر الطرح النسقي أن التحليل البنيوي لا يستطيع أن يشرح كل تجليات العنف. إذ أن العنف ليس ظاهرة فردية وإنما هو تجلي لظاهرة تفاعلية، وبالتالي يكون تفسيرها ضمن سياق علائقي. فكل شخص يمكن أن يكون عنيفًا وليس عنيفًا في ذاته، ولكن يقوم بالعنف ضمن سياق ما أو تفاعل معين. كما يعتبر الاتجاه النسقي أن للعنف دلالاته داخل السياق الاجتماعي فهو نتاج لخلل في أحد الأنساق الاجتماعية مثل النسق الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الأسري.

لقد تعرض الطرح النسقي والتفاعلي لانتقادات لاذعة من التيار النسوي الذي يرى أن التحاليل التي تعتبر أن التفاعلات السيئة بين الجنسين هي سبب العنف بينهما من شأنها أن تساهم في اضطهاد الضحية (المرأة) بتحميلها مسؤولية آدائها في حال ردة الفعل من طرفها (Lechenet, A. & all. 2008 : 45-55). لكن يبدو أن هذه الرؤية النسوية –حسب المنظور النسقي والمنظور التفاعلي- قد تغافلت عن أن الضحية اليوم يمكن أن تكون المرأة كما الرجل أيضا إذ تعتبر آليزابات بادنتار-النسوية المعارضة للتيار النسوي الراديكالي- أن "هناك أيضا عنفا آخر تمارسه النساء في محاولة للتناظر مع الفاعلين الذكور"(Badinter, E. 2005) . وحتى لو كان العنف في نسبة كبيرة منه ذا اتجاه واحد (أي من طرف الرجل) فهذا لا يبرر تجاهل العنف ذي الاتجاهين بين المرأة والرجل ولاسيما داخل الثنائيات الزوجية المتناظرة. إذ تقول إ. بادنتار "بحسب الثنائيات يكون الرجل أو المرأة الشخص "المهيمن" أو "التابع"(Ibid.).

ففي المجتمع التونسي، أصبحت العلاقات بين الجنسين حاليا ولا سيما داخل الأسرة أقل عمودية وأقل سلطوية، ولم تعد تقوم في العديد منها على ثنائية "مهيمن ومهيمن عليه". إذ الوضعية القانونية والاجتماعية الجديدة للمرأة قد رفعت عليها الوصاية ومنحتها حق المواطنة وأهلية الفاعل الاجتماعي. كما أثرت النقلة السوسيو-ثقافية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي في اتجاهات الأفراد وغيّرت القيم وطرق التعامل وأعادت تشكيل العلاقات. لكن هذا لم يمح –كما سبق أن بيّنا- الأنماط السلوكية التقليدية. فقد أصبحت هناك عديد القوى المرجعية تدير العلاقات الاجتماعية وهو ما جعل الفاعلين الاجتماعيين يخضعون أكثر فأكثر إلى نموذج شديد الاختلاط" (Ben Nasr, A. 2004: 142) يتراوح بين "الانغلاق والانفتاح" بين "التقليد والحداثة".

مما أنتج علاقات نوعية تشتغل ضمن "اتحاد متوتر" يجمع ويفرق في الوقت نفسه (أنصار، ب.1996: 112)[2]. وهو ما يفسّر أن هذه العلاقات تظل حمّالة للتوترات، إذ أصبح هناك العنف والعنف المضاد، أي لم يعد العنف ذا اتجاه واحد بل عنفا متبادلا يأتي من بعض النساء أيضا سواء بدافع تأكيد الذات أو كردود أفعال دفاعية كما أشار التيار النسوي، وإن كان العنف الذي تمارسه المرأة أقل بكثير مما يأتي من الرجل نظرا للتاريخ الذكوري لظاهرة العنف. فالتّوق إلى المساواة وإلى تعديل ميزان القوى من طرف المرأة مقابل

[1] عصام عدوني، مرجع سابق، ص75.

حرص الرجل على عدم التفريط في مكانته في المجتمع وبالخصوص داخل الأسرة هو ما غذّى العلاقة المتوترة بين الجنسين التي تصل في بعض الأحيان إلى استعمال العنف بشكل أو بآخر.

3-3/ نظرية "التعلّم الاجتماعي"

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات شيوعا في تفسير العنف من حيث أنها تساعد على فهم السبب والحلول في الآن ذاته. إذ تفترض أن الأشخاص يتعلّمون العنف بنفس الآلية التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى. وأن عملية التعلّم هذه تبدأ من البيت. فما سيتربى عليه الابن -ذكرا أو أنثى- هو ما سيستبطنه لنفسه ثم لأبنائه. فعندما يجد الطفل أن الوسيلة الوحيدة التي يحل بها والده مشاكله سواء مع زوجته أو جيرانه أو أخيه أو معه هي العنف فإنه يتعلم ذلك (عبد الخالق، أ.م. 1993: 85). فالطفل يتعلم، بالعين أكثر من الأذن، أي بالمشاهدة قبل التلقين. فاختيار العنف من عدمه مسألة "تعلّم". بل أكثر من ذلك يعتبر آلبار باندورا " أن الإنسان لا يقلّد النماذج السلوكية التي يقوم بها النموذج (الوالدين، الإخوة، الجار...) فحسب، بل يتجاوزها عن طريق توليد مهارات جديدة وسلوكيات جديدة تتجاوز تلك التي لوحظت" (Bandura, C.P.2004 :9-50). وعليه يرى جل الدارسين أنّه " ليس هناك أنثى ضحية وذكر عنيف بالطبيعة وإلى الأبد. وإنما "نشأ الأشخاص ضمن مسار يثمّن استعمال العنف..." (Lechenet, A. 2008 :52). فالعنف هو سلوك مرضي مكتسب بواسطة التعلّم، والتجارب، والتكوين. وهو تعبير عن حاجة وعن نقص في كيفية تعلّم "كيف نلبي الحاجة؟"(Bandura, C.P.2004 :9-50) ، فمن يمارس التحرّش والاغتصاب -على سبيل المثال- هو إنسان عاجز عن تلبية حاجته في إطار علاقة سويّة، إذ يشعر أنّه في وضع دوني مقارنة بالضحية التي تمتلك ذلك الشّيء الذي يحتاج إليه (مال، جمال، متعة جنسية، فرصة عمل...). فتكون الضحية -موضوع العنف- هي في الوقت نفسه موضوع تخليصه من وضعية المعانات النفسية التي يعيشها (كبت، إحباط، فشل اجتماعي...).

4/ قراءة لأهم المؤشرات الإحصائية حول ظاهرة "العنف ضد المرأة": تونس نموذجا: نسبه، أنواعه، ومكان تمظهراته

ورد في تقرير المسح الوطني (سالف الذكر) حول العنف المسلّط على المرأة في تونس داخل الفضاءات الخاصة والعامة (2010) أن 47.6 % من النساء اللاّتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 64 سنة صرّحن بأنّهن تعرّضن على الأقل لشكل من أشكال العنف خلال حياتهن. ومن بين هاته الضحايا هناك 32.9% كن تعرّضن لأحد أشكال العنف خلال السنة السابقة للبحث. كما أن 31.3% من المعنّفات داخل عينة البحث يُقمن في **الوسط المديني**، و15.3% في الوسط الريفي. وهو ما يجعلنا نطرح فرضية أن المدينة بقدر ما تُعلي من قيم الفردانية، والاستقلالية، والحرية فهي في الوقت نفسه لا تلبّي كل الحاجيات، وتحبط الانتظارات، وهو ما قد يولّد التوتر والإحباط فالعنف. كما أن تحرير القيم، والجسد في مجتمع الاستهلاك، وطغيان المادة والصورة في بيئة ثقافية مازالت ذكورية في مجملها وترى في المرأة موضوع لذة ومتعة بالأساس، من شأنه أن يجعل هذه المرأة عرضة للعنف بشتى أشكاله: لفظي، وجسدي، وجنسي...

وقد رصد المسح الوطني أيضا نسبة 51.7% من المعنّفات تتراوح أعمارهن بين 18 و 40 سنة، و 48.2% بين 41-64 سنة. وقد جاء "**العنف النفسي أو اللفظي" في المرتبة الأولى بنسبة 48.4%**، و "**العنف البدني" بنسبة 22.5%**، و"**العنف الجنسي" 22.8 %**، و "**العنف الاقتصادي" 11.4%**. ويحدث العنف **بصفة أكثر في الإطار الحميمي**. كما تتعرض المطلقات لأعلى نسب العنف (59.4 % "عنف بدني" و44.8 % "عنف جنسي")، تليها الزوجات.

ففي **إطار الأسرة، يمثل العنف البدني النسبة الأعلى 43%**، العنف الاقتصادي 22.1%، العنف النفسي 16.7%، والعنف الجنسي 3%. أمّا في **مكان العمل فيأتي العنف الجنسي في المرتبة الأول بنسبة 21.3 %**، يليه العنف النفسي بنسب 14.8% والعنف البدني بنسبة 9.8 %. وبمقارنة نسب العنف بين الأطر الاجتماعية، نستنتج أن العنف ضد المرأة في تونس هو عنف زوجي بالأساس. ويعود استعمال هذا العنف لأسباب متعددة: تأتي في مقدمتها "اختلاف وجهات النظر" بين الزوجين،

و"الصعوبات الاقتصادية" (تقرير المسح الوطني، 2011: 58). ما يجعلنا نستنتج أن العنف ضد المرأة هو واقعة سوسيولوجية بامتياز يتفاعل ضمنها عاملان: عامل "ثقافي-نفسي" وعامل اجتماعي-اقتصادي.

4-1/ تطور "العنف ضد المرأة" حسب الخاصيات السوسيو- ديمغرافية للمعنفات:

يفيد تقرير المسح الوطني (سابق الذكر) أن العنف "الجسدي والنفسي والجنسي" في تونس **يتراجع مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة.** فالمفعول الوقائي لـ "التعليم" بالنسبة للمرأة يبدو واضحا. إذ نلاحظ أن نسب ممارسة العنف ضد المرأة-الزوجة الأميّة أو ذات المستوى التعليم الابتدائي أعلى بكثير مما هي عليه بالنسبة للمرأة ذات مستوى التعليم العالي: إذ بلغت نسبة العنف الجسدي تجاه الزوجة الأميّة 17.7% مقابل 8.6% بالنسبة للزوجة المتعلّمة تعليمًا عاليًا. إذ نعتقد أن ما يفسر ذلك هو أن التّعليم يمكّن المرأة من حسن اختيار الشريك، واختيار زوج متعلم، بحيث تكون طرق التفاعل أكثر رُقيا ولينا (أي دون عنف). كما أن المتعلّمة تعليمًا عاليًا تكون غالبا مستقلة اقتصاديًا ولها موارد تدعّم مركزها ونظرة الشريك إليها.

كما بيّنت الإحصائيات نفسها أن **ممارسة العنف بجميع أشكاله ترتفع كلما تدنّى المستوى التعليمي للزوج.** فنسبة ممارسة "العنف الجسدي" تتقلص كلّما كان الزوج ذا مستوى تعليم عالي: 29.7 % من الأزواج الأميّين يمارسون العنف الجسدي مقابل 6.4 % لدى ذوي مستوى تعليم عالي. هذه النتيجة تجعلنا نؤكد مرة أخرى دور"التّعليم" في تهذيب السلوك ورفع مستوى الوعي وتعديل التمثّلات الاجتماعية. وأن اللّجوء إلى ممارسة العنف هو مسألة "ثقافة" و "تعلّم" كما أشار صاحب نظرية "التعلّم" ألبار باندورا بمعنى "لا نولد عنيفين بل نصير كذلك بالملاحظة و"التعلّم".

كما لاحظنا أن نسب العنف تجاه الزوجة بجميع أشكاله **مرتفعة لدى الزوج "دون عمل"** إذ تمثل هذه النسب تقريبا ضعف ما هي عليه لدى الزوج "العامل": بالنسبة للعنف البدني33.9% مقابل 20.3%، بالنسبة للعنف النفسي 46.8 % مقابل 23.7%، أما "العنف الاقتصادي" فهو يمثل ثلاثة أضعاف تقريبا: 11.6% مقابل 32.6%. وهو ما يؤكد نظرية "العوامل الاجتماعية" إذ **تعتبر وضعية البطالة وما يصاحبها من عوز مادي وضعية إحباطية، وكل إحباط يولد لدى الفرد دافعية للعدوان و ممارسة العنف، المادي و النفسي** وغيره. في حين أن العنف المسلط على الزوجة في علاقته بالوضع الاجتماعي –المهني للزوجة لم تكن له دلالة معبرة –حسب ما جاء في التقرير المذكور- إذ أن الفروق بسيطة بين نسب العنف تجاه الزوجة العاملة خارج البيت والزوجة في البيت: 1% بالنسبة "للعنف الجسدي"، و 2.6 % بالنسبة "للعنف النفسي"، أمّا بالنسبة "للعنف الاقتصادي" فلم ترد في تقرير المسح نسب تذكر رغم أن "العنف الاقتصادي" المتمثل في "تحكم الزوج في مرتب الزوجة" و "الخلافات حول الإنفاق داخل الأسرة" –بناء على نتائج بحثنا في ظاهرة الطلاق في تونس- هما من بين أهم عوامل الصراع الزوجي خاصة في الفئات الضعيفة والمتوسطة (بهلول، هـ.2011: 436-456).

من زاوية أخرى، نريد أن نشير إلى أن الإحصائيات الوطنية حول العنف ضد المرأة في المجتمع التونسي على أهميتها وأهمية ما توصلت إليه من نتائج مهمة افتقرنا إليها لعدة عقود في تونس إلا أنها تبقى –حسب اعتقادنا – منقوصة وذلك لعدة اعتبارات. تتمثل أهمها في أن دراسة ظاهرة "العنف ضد المرأة" تتطلب العمل على المفعول به والفاعل أيضا (أي المرأة والرجل على حدّ سواء). فمن الموضوعية أن يقع استجوابهما الاثنين معا وليس المرأة فقط، لا سيما اليوم حيث أصبحت ظاهرة العنف ضد المرأة معقدة ومتعددة الأبعاد وهناك عديد العوامل الجديدة التي غيّرت علاقة الرجل بالمرأة داخل الفضاء العام والخاص. واقعيا، إن المرأة هي المتضرر الرئيسي من العنف، والمؤشرات الإحصائية الاجتماعية و القضائية دعمت ذلك، لكن إذا كانت المرأة المعنّفة تمثل عرضًا أو علامة على أن هناك "مرضًا " اجتماعيًا –كما تؤكد عديد الدراسات- فمن الموضوعية العلمية أن نبحث في أصل "المرض" أي الأسباب العميقة التي تتعلق أساسًا بـ "شخصية" المعنّف والذي هو في أغلب الحالات الرجل.

5/ خاتمة

رغم أن التيار النسوي الغربي هو أول من طرح مسألة العنف ضد المرأة وذلك منذ الستينات (في أمريكا) والسبعينات (في أوروبا) من القرن الماضي، ورغم تنامي الحساسية في السنوات الأخيرة تجاه قضايا المرأة لا سيما قضية العنف المسلط عليها والذي دفع لا محالة إلى تعميق الوعي بالحقوق وبضرورة مكافحة العنف بجميع أشكاله، إلاّ أن التحليل الأيديولوجي المتحيّز يبقى عاجزًا عن الفهم الموضوعي لهذه الظاهرة التي أصبحت اليوم أكثر فأكثر تعقيدًا. وبالتالي يكون التحليل العلمي الرّصين الذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيّرات المرتبطة بالظاهرة والمؤثرة فيها هو الأنجع لتفسير الظاهرة وفهمها. وذلك بالأخذ في الاعتبار المرأة والرجل معًا كفاعلين ومفعول بهما في آن واحد. فإذا كان "العنف ضد المرأة" هو تاريخيًا ظاهرة ذكورية بامتياز، إلاّ أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أن ليس كل الرجال عنيفين –كما أشارت النسوية آ. بادنتار– ولا كل النساء مستكينات وضحايا. فثنائية "الجلاّد والضحية" أو "المهيمن والمهيمن عليه" لم تعد كافية وحدها لفهم "العنف ضد المرأة". كما أن كلا من "المهيمن والمهيمن عليه" هما ضحايا ثقافة "الذكر الأزلي" و"المؤنث الأزلي" –بتعبير السوسيولوجي بيار بورديو (بورديو، ب.2011: 41) – اللّذين هيكلا كلا من شخصية الرجل والمرأة لقرون عديدة، هتان الشخصيتان لا تتغيّران بمجرد تغيّر الأدوار تبعا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية وإنّما **بتغيّر ثقافي للأدوار يواكب التغيّرات المادية**. وذلك بإعادة النظر في أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية بما يتماشى والحقوق الإنسانية لكل فرد مهما كان جنسه. فنزع الترسبات الذهنية –يقول عديد السوسيولوجيين– لا تكون إلا بالآلية نفسها التي ترسّخت بها. وبالتالي فمناهضة العنف ضد النساء قد تتطلب ليس فقط التركيز على العنف بمعناه المباشر ولكن يتوجب حل مشكلة التّمثلات بما في ذلك معنى الذكورة. وبهذا المعنى، فإن المقاربات الحقوقية والقانونية مهمّة ولكنها غير كافية بالمرة. فالأمر الأهم هو –كما يقول بورديو– " العمل على تغيير بنية الإدراكات والاستعدادات التي تعمل بموجبها أنظمة السيطرة الذكورية، التي تتعامل مع النساء بوصفهن سلعًا أو أشياءً يتمّ تداولها في سوق السلع الرمزية سواء بالمعنى الاقتصادي أو الثقافي"(بورديو، ب.2011: 41). وعليه فمحاربة العنف عموما والعنف ضد المرأة خصوصًا هي مسؤولية جماعية يجب أن يتكاتف من أجلها كل الفاعلين الاجتماعيين: الدولة، والأسرة، والمدرسة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وغيرها.... وعلينا أن لا نتوقع أن يكون الحل خلال فترة قصيرة، فما بُني على امتداد قرون يصعب نزعه في بضع سنين، وهنا لابد من القيام بالتوعية اللاّزمة والكافية للمرأة والرجل سواء: إذ لابد من مساعدة المرأة لمعرفة حقوقها والوعي بذاتها والخروج من صمتها عند إلحاق الأذى بها. كما لابد من نشر هذه التوعية بين الذكور أيضا عبر انتشار ثقافة الاحترام المتبادل، وتقدير المرأة التي هي الأم، والأخت، والبنت، وشريكة الحياة. كما لابد من إنشاء المؤسسات التي تقوم بتعليم الأزواج الجدد الثقافة الزوجية والأسرية الصحيحة، وكيفية مراعاة حقوقهما المتبادلة. فقد حان الوقت لكي تترجم التشريعات والنظريات والدراسات إلى ممارسات واقعية.

المصادر والمراجع

*** بالعربية:**

– الدرويش، الحبيب.(2009). العنف في العلاقات الأسرية، العنف ضد المرأة. تونس: منشورات صوت المرأة العربية.

– أنصار، بيار. (1992). ا لعلوم الاجتماعية المعاصرة. ترجمة نخلة فريفر. (ط1). بيروت: المركز الثقافي العربي.

– العود البهلول، هادية. (2011). الطلاق والتغير الاجتماعي في تونس، أطروحة دكتورا في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس.

– الربعي، جلال (2006). أسطورة الجسد في حديث أبو هريرة قال. (ط.1). صفاقس: دار نهى للنشر.

– التقرير الرئيسي للمسح الوطني. (2011). العنف ضد المرأة. تونس: الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري

– بودون، ريمون، وآخرون. (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة سليم حداد.(ط1). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

– عبد الخالق، أحمد محمد. (1993). أصول الصحة النفسية. الإسكندرية: دار المعارف.

– رينيه، جيرار. (1992). العنف والمقدس. ترجمة جهاد هواش وعبد الهادي عبّاس. دمشق: دار الحصاد

– تقرير حول "ملامح النوع الاجتماعي في تونس" (2014)، في إطار تعاون الاتحاد الأوروبي مع حكومة الجمهورية التونسية.

إحصائيات وزارة العدل – تونس (2013).

* بالفرنسية والانقليزية:

- Badinter, Elisabeth. (2003), Fausse route, Paris : Odile Jacob.

-Ben Nasr, Adel. (2004). La gestion des conflits conjugaux en Tunisie, de l'adaptation à l'innovation, Tunis: Centre de Publication Universitaire.

-Bourdieu, Pierre. (1999,Mars-Avril). Au coeur de la domination masculine. Manière de Voir. Le Monde Diplomatique (N°44), pp81-82.

-Bourdieu, Pierre. (1973, avril), Sur le pouvoir symbolique, Annales. Economies, Sociétés, Civilisations, (1977, Numéro 3), pp. 405-41.

-Bronislaw, Malinowski. (1948). An Anthropological Analysis of War. The free press. In Croser, Lewis.(1982). Les fonctions du conflit social. Paris : PUF.

-Carré Philippe, Bandura. (2004, Mai).une psychologie pour le XXIe siècle? Savoirs (hors série), p.9-50.

-Dortier, Jean-François. (2006). Sommes-nous des brutes ? violence et nature humaine. In collectif. Les mécanismes de la violence, Etats, Institutions, Individu. Ed: Sciences Humaines.

-Durkheim , Émile. (1960), Le Suicide : Étude de sociologie, Paris, Presses universitaires de France.

-Fournier, Martine. (2005 : 01/11/2005). la différence des sexes est-t-elle culturelle ? sciences humaines. N° spécial. Disponible sur : http://www.scienceshumaines.com/la-difference-des-sexes-est-elle-culturelle_fr_14372.html.

-Grun, Philippe & Bataille, Marie. (2008). Fausse Route d'Elisabeth Badinter,Odile Jacob. Disponible sur : http://ecrits vains.com/critique/fausse_route.html.

- J. P. Jennings & J.L. Jennings. (1991). Multiple approaches to the treatment of violent couples. The American Journal of Family Therapy. Vol. 19 (N.4), pp 351-362.

-Lechenet, Annie & Chalmet, Maîtena. (2008). Elément pour conceptualiser les violences conjugales faites aux femmes. In La dynamique de la violence, Chauvaut, F. (sous direction de). Paris : PUR, pp45-55.

-Rocheblave-Spenlé, Anne-Marie. (1964). Les rôles masculins et féminins, **les stéréotypes**, **la famille**, **les états intersexuels**. Paris : Presses universitaires de France.

-Rondeau, Gilles. Brodeur, Normand. Carrier, Nicolas. (2001.Février). L'intervention systémique et familiale en violence conjugale : Fondements, Modalités, Efficacité et Controverses. Collection Etudes et Analyses, (N°16), PP1-101.